

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٣/٨٩

بالتصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عمان  
وحكومة روسيا الاتحادية لتجنب الازدواج الضريبي  
ومنع التهرب الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،  
وعلى الاتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة روسيا الاتحادية لتجنب الازدواج الضريبي  
ومنع التهرب الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل، الموقعة في مدينة مسقط بتاريخ  
٨ من يونيو ٢٠٢٣م، والبروتوكول الملحق بها،  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

التصديق على الاتفاقية المشار إليها، والبروتوكول الملحق بها، وفقا للصيغة المرفقة.

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر في: ١٣ من جمادى الآخرة سنة ١٤٤٥ هـ

الموافق: ٢٧ من ديسمبر سنة ٢٠٢٣ م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

## اتفاقية

بين

حكومة سلطنة عمان

وحكومة روسيا الاتحادية

لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل

إن حكومة سلطنة عمان وحكومة روسيا الاتحادية، رغبة منهما في تطوير العلاقات الاقتصادية وتعزيز التعاون فيما بينهما في المسائل الضريبية، ورغبة منهما في إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل دون خلق فرص لعدم الخضوع للضريبة، أو تخفيض الضريبة من خلال التهرب من الضريبة أو تجنبها (بما في ذلك من خلال ترتيبات التسوق بموجب الاتفاقية الذي يهدف إلى الحصول على الإعفاءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بطريقة غير مباشرة لصالح المقيمين في إقليم دولة ثالثة)،

قد اتفقتا على ما يأتي:

### الفصل الأول

#### نطاق الاتفاقية

##### المادة (١)

#### الأشخاص الخاضعون للضريبة

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليهما.

##### المادة (٢)

#### الضرائب التي تتناولها الاتفاقية

١. تسري هذه الاتفاقية على الضرائب على الدخل التي تفرض نيابة عن دولة متعاقدة أو تقسيماتها أو سلطاتها المحلية أيًا ما كانت طريقة فرض هذه الضرائب.

٢. تعدّ من قبيل الضرائب على الدخل جميع الضرائب المفروضة على الدخل الإجمالي، أو على عناصر الدخل، بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة عن التصرف في الأموال المنقولة أو الأموال الثابتة، والضرائب على المبلغ الإجمالي للأجور والرواتب المدفوعة من قبل المنشآت، وكذلك الضرائب على الزيادة في قيمة رأس المال.

٣. تشمل الضرائب المفروضة حالياً، التي تطبق عليها الاتفاقية بصفة خاصة:

(أ) بالنسبة لسلطنة عمان:

١. ضريبة الدخل

(ويشار إليها فيما بعد بـ"الضريبة العمانية")،

(ب) بالنسبة لروسيا الاتحادية:

١. ضريبة الدخل على أرباح المنظمات،

٢. ضريبة الدخل على الأفراد

(ويشار إليها فيما بعد بـ"الضريبة الروسية").

٤. تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة بصفة جوهرية، والتي تفرض بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية، سواء بالإضافة إلى، أو الإحلال محل الضرائب المفروضة حالياً. وتقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بإخطار بعضهما بعضاً بأي تعديلات جوهرية تم إجراؤها في قوانين الضرائب الخاصة بهما خلال مدة زمنية معقولة بعد أي تعديلات.

## الفصل الثاني

### التعريفات

#### المادة (٣)

#### تعريفات عامة

١. لأغراض هذه الاتفاقية، وما لم يقتض النص خلاف ذلك:

(أ) يقصد بمصطلح "سلطنة عُمان" إقليم سلطنة عُمان والجزر التابعة لها، ويشمل ذلك المياه الإقليمية، وأي منطقة خارج المياه الإقليمية يجوز لسلطنة عُمان أن تمارس عليها، وفقاً للقانون الدولي وقوانين سلطنة عُمان، حقوق السيادة فيما يتعلق باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في قاع البحر وباطن أرضه وفي المياه التي تعلوه.

(ب) يقصد بمصطلح "روسيا" روسيا الاتحادية، وعند استخدامه بالمعنى الجغرافي، إقليم روسيا الاتحادية كاملاً، وكذلك منطقتها الاقتصادية الخالصة، وجرفها القاري المحدد وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م.

(ج) يقصد بعبارتي "دولة متعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" سلطنة عُمان أو روسيا الاتحادية حسبما يقتضيه سياق النص.

(د) يتضمن مصطلح "شخص" أي فرد، أو شركة، أو أي كيان آخر من الأشخاص.

(هـ) يقصد بمصطلح "شركة" أي شخص اعتباري، أو أي كيان يعامل كشخص اعتباري لأغراض الضريبة.

(و) ينطبق مصطلح "مشروع" على مزاولة أي نشاط تجاري.

(ز) يقصد بعبارتي "مشروع دولة متعاقدة" و "مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي، مشروع يزاوله مقيم في دولة متعاقدة، أو مشروع يزاوله مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ح) يقصد بمصطلح "النقل الدولي" أي نقل بسفينة أو طائرة يتم تشغيله بواسطة مشروع تابع لدولة متعاقدة، ويستثنى من ذلك تشغيل السفينة أو الطائرة فقط بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ط) يقصد بعبارتي "السلطة المختصة":

١. بالنسبة لسلطنة عُمان: رئيس جهاز الضرائب أو من ينوب عنه قانوناً.

٢. بالنسبة لروسيا الاتحادية: وزارة المالية التابعة لروسيا الاتحادية، أو من ينوب عنها قانوناً.

(ي) يقصد بمصطلح "مواطن" فيما يتعلق بدولة متعاقدة:

١. أي فرد يحوز على جنسية الدولة المتعاقدة، و
٢. أي شخص اعتباري أو شراكة أو اتحاد يستمد وضعه من القوانين السارية في تلك الدولة المتعاقدة.
- (ك) يشمل مصطلح "أعمال" على أداء الخدمات المهنية وغيرها من الأنشطة ذات الطابع المستقل.
- (ل) يقصد بمصطلح "صندوق التقاعد" أي شخص:
  ١. منشأ بموجب قوانين دولة متعاقدة، و
  ٢. يعمل بشكل أساسي لإدارة أو توفير معاشات التقاعد أو مزايا التقاعد أو أي مكافآت أخرى مشابهة.
- (م) يقصد بمصطلح "ضريبة" الضريبة العمانية أو الضريبة الروسية حسبما يقتضيه سياق النص، لكن لا تشمل على أي مبالغ مستحقة الدفع فيما يتعلق بأي تقصير أو إخفاق بالنسبة للضرائب التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية أو التي تمثل عقوبة مفروضة فيما يتعلق بتلك الضرائب.
٢. عند تطبيق أي دولة متعاقدة لهذه الاتفاقية في أي وقت، فإن أي مصطلح لم يرد تعريفه فيها يجب أن يفسر طبقاً لمضمونه السائد في ذلك الوقت في قانون هذه الدولة والمتعلق بالضرائب التي تتناولها الاتفاقية، وذلك فيما لم يقتض سياق النص غير ذلك، مع ترجيح أي معنى بموجب قوانين الضرائب المعمول بها بتلك الدولة على أي معنى يعطى للمصطلح بموجب القوانين الأخرى لتلك الدولة المتعاقدة.

#### المادة (٤)

##### المقيم

١. لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بعبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يخضع - بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة - للضريبة، بسبب سكنه أو إقامته أو اتخاذها مقراً لإدارته الفعلي أو مكان مكتبه الرئيسي أو الأساسي أو مكان التسجيل أو التأسيس أو طبقاً لأي معيار آخر له طبيعة مماثلة، وتشمل العبارة أيضاً هذه الدولة المتعاقدة أو أشخاصها الاعتبارية أو أيًا من تقسيماتها السياسية أو سلطاتها المحلية.

ومع ذلك، لا تشمل هذه العبارة أي شخص خاضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فيما يتعلق فقط بالدخل من مصادر في تلك الدولة المتعاقدة.

٢. إذا اعتبر أي فرد تطبيقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين، فإن مركزه يحدد وفقاً لما يأتي:

(أ) يعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي له فيها سكن دائم تحت تصرفه، فإذا كان له سكن دائم تحت تصرفه في كلتا الدولتين المتعاقبتين، يعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي ترتبط مصالحه الشخصية والاقتصادية معها بدرجة أقرب (مركز مصالحه الحيوية).

(ب) إذا تعذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو إذا لم يكن له سكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقبتين؛ يعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها سكن معتاد.

(ج) إذا كان له سكن معتاد في كلتا الدولتين المتعاقبتين أو لم يكن له سكن معتاد في أي منهما؛ فيعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون مواطناً فيها.

(د) إذا كان مواطناً في كلتا الدولتين المتعاقبتين أو لم يكن مواطناً في أي منهما، تتولى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين تسوية المسألة بالاتفاق المتبادل.

٣. بتطبيق ما جاء في الفقرة (١) من هذه المادة، إذا كان أي شخص آخر، من غير الأفراد، يعتبر مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين، تسعى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين إلى تحديد الدولة المتعاقدة التي يعتبر مقيماً فيها لأغراض هذه الاتفاقية عن طريق الاتفاق المتبادل، مع مراعاة مكان مكتبه الرئيسي أو الأساسي، ومكان إدارته الفعلي، ومكان تأسيسه أو تشكيله وأي عناصر أخرى ذات صلة. وفي حال عدم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، لا يحق لأي شخص الحصول على أي إعفاء أو استثناء من الضريبة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إلا بالقدر وبالطريقة التي تتفق عليها السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين.

**المادة (٥)  
المنشأة المستقرة**

١. لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بمصطلح "المنشأة المستقرة" المقر الثابت للنشاط الذي يباشر فيه المشروع كل نشاطه أو جزءا منه.

٢. يشمل مصطلح "المنشأة المستقرة" بصفة خاصة:

(أ) مقر الإدارة.

(ب) فرع.

(ج) مكتب.

(د) مصنع.

(هـ) ورشة.

(و) منجم أو بئر نפט أو غاز أو محجر أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.

٣. يشمل مصطلح "المنشأة المستقرة" أيضاً:

(أ) موقع البناء أو مشروع التشييد أو التجميع أو التركيب أو الأنشطة الإشرافية المرتبطة بها فقط إذا استمر هذا الموقع أو المشروع أو الأنشطة لمدة تزيد على (٩) تسعة أشهر.

(ب) تقديم الخدمات، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، من قبل مشروع من خلال موظفين أو غيرهم من العاملين الذين يوظفهم المشروع لهذا الغرض، فقط إذا استمرت أنشطة من ذلك النوع (للمشروع ذاته أو لمشروع مرتبط به) في دولة متعاقدة لفترة أو لفترات تزيد في مجموعها على (٦) ستة أشهر خلال أي فترة (١٢) اثني عشر شهرا.

٤. على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، لا يشمل مصطلح "المنشأة المستقرة":

(أ) استخدام المرافق فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع.

(ب) الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع لغرض التخزين أو العرض أو التسليم فقط.

(ت) الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع فقط لغرض معالجتها بواسطة مشروع آخر.

(ث) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط فقط لغرض شراء سلع أو بضائع أو جمع معلومات للمشروع.

(ج) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط فقط لغرض قيام المشروع بأي نشاط غير مذكور في الفقرات الفرعية (أ) إلى (د) من هذه الفقرة، شريطة أن يكون هذا النشاط ذا طبيعة تحضيرية أو تكميلية.

(ح) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط فقط لغرض أي مجموعة من الأنشطة المشار إليها في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ) من هذه الفقرة، بشرط أن يكون للنشاط الكلي للمقر الثابت والناتج من هذه المجموعة طبيعة تحضيرية أو تكميلية.

٥. لا تطبق الفقرة (٤) من هذه المادة على المقر الثابت للنشاط الذي يستخدمه أو يحتفظ به مشروع إذا كان المشروع ذاته أو مشروع ذو صلة وطيدة به يمارس أنشطة تجارية في نفس المكان أو في مكان آخر في نفس الدولة المتعاقدة، و:

(أ) ذلك المكان أو مكان آخر يمثل منشأة مستقرة للمشروع أو لمشروع ذي صلة وطيدة به وفقاً لأحكام هذه المادة، أو

(ب) النشاط الإجمالي الناتج عن مجموعة الأنشطة التي يمارسها المشروعان في نفس المكان، أو من خلال المشروع ذاته أو مشروع ذي علاقة وطيدة به في المكانين، ليس ذا طابع تحضيرية أو تكميلية،



شريطة أن تشكل الأنشطة التجارية التي يمارسها المشروع في نفس المكان، أو المشروع ذاته أو مشروع ذي علاقة وطيدة به في هذين المكانين، وظائف تكميلية تشكل جزءاً من عملية تجارية متكاملة.

٦. بالرغم من أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة، ولكن مع مراعاة أحكام الفقرة (٧) من هذه المادة، إذا قام شخص بالتصرف نيابة عن مشروع في دولة متعاقدة، وعند القيام بذلك، يمارس بصفة معتمدة سلطة إبرام العقود أو يلعب الدور الرئيسي في إبرام العقود بشكل روتيني دون تعديل مادي فيها من قبل المشروع، وتكون هذه العقود:

(أ) باسم المشروع،

(ب) أو لنقل الملكية، أو منح حق استخدام الممتلكات المملوكة لذلك المشروع أو تلك التي للمشروع الحق في استخدامها،

(ج) أو لتقديم الخدمات من قبل ذلك المشروع،

فيعتبر أن لهذا المشروع منشأة مستقرة في تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بأي أنشطة يقوم بها هذا الشخص من أجل المشروع، ما لم تقتصر أنشطة هذا الشخص على تلك المنصوص عليها في الفقرة (٤) من هذه المادة، والتي إذا تمت ممارستها من خلال مقر ثابت للنشاط، قد لا تؤدي إلى اعتبار هذا المقر الثابت منشأة مستقرة وفقاً لأحكام تلك الفقرة.

٧. لا تطبق الفقرة (٦) من هذه المادة إذا كان الشخص الذي يتصرف في دولة متعاقدة نيابة عن مشروع من الدولة المتعاقدة الأخرى يباشر نشاطاً في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً كوكيل مستقل، ويتصرف لصالح المشروع في السياق المعتاد لهذا النشاط. ومع ذلك، إذا كان الشخص يتصرف بشكل حصري أو شبه حصري بالنيابة عن مشروع أو أكثر من مشروع ذي علاقة وطيدة به، فإن هذا الشخص لا يعتبر وكيلاً مستقلاً بالمعنى المقصود في هذه الفقرة فيما يتعلق بأي مشروع من هذا القبيل.

٨. إذا كانت شركة مقيمة في دولة متعاقدة تسيطر على أو تسيطر عليها شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو تمارس النشاط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى

(سواء عن طريق منشأة مستقرة أو غير ذلك)، فإن ذلك لا يؤدي في حد ذاته إلى اعتبار أي من الشركتين بمنابة منشأة مستقرة للشركة الأخرى.

٩. لأغراض هذه المادة، وبناءً على جميع الحقائق والظروف ذات الصلة، يعد الشخص أو المشروع مرتبطاً ارتباطاً وطيداً بالمشروع، إذا كان أحدهما يسيطر على الآخر أو كان كلاهما تحت سيطرة نفس الأشخاص أو المشاريع. وفي أي حال، يعتبر الشخص أو المشروع مرتبطاً ارتباطاً وطيداً بالمشروع إذا كان أحدهما يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من خمسين في المائة (٥٠%) من حق الانتفاع في الآخر (أو في حالة الشركة، أكثر من خمسين في المائة (٥٠%) من قيمة التصويت الكلي وقيمة أسهم الشركة أو حقوق المساهمين في الشركة) أو إذا كان شخص آخر أو مشروع يمتلك - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - أكثر من خمسين في المائة (٥٠%) من حق الانتفاع (أو في حالة الشركة، أكثر من خمسين في المائة (٥٠%) من قيمة التصويت الكلي أو قيمة أسهم الشركة أو قيمة حقوق المساهمين في الشركة) في الشخص والمشروع أو في كلا المشروعين.

### الفصل الثالث

### ضريبة الدخل

#### المادة (٦)

#### الدخل من الأموال الثابتة

١. الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من أموال ثابتة (بما في ذلك الدخل الناتج عن الزراعة والغابات) كائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. يقصد بمصطلح "الأموال الثابتة" المعنى المحدد في قانون الدولة المتعاقدة الكائنة فيها هذه الأموال، ويشمل هذا المصطلح في جميع الأحوال ملحقات الأموال الثابتة، والماشية، والمعدات المستخدمة في الزراعة (بما في ذلك تربية وزراعة الأسماك)، والغابات، والحقوق التي تسرى عليها أحكام القانون العام المتعلقة بالملكية العقارية. وتعتبر "أموالاً ثابتة" أيضاً الحق في الانتفاع بالأموال الثابتة، والحق في اقتضاء مبالغ متغيرة أو ثابتة مقابل استغلال أو الحق في استغلال مناطق التعدين والمصادر والموارد الطبيعية الأخرى. ولا تعتبر السفن أو الطائرات أموالاً ثابتة.

٣. تطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل الناشئ من الاستخدام المباشر أو تأجير أو استخدام الأموال الثابتة بأي طريقة أخرى.
٤. تطبق أحكام الفقرتين (١) و (٣) من هذه المادة أيضا على الدخل من الأموال الثابتة لأي مشروع.

### المادة (٧) أرباح المشروعات

١. تخضع أرباح مشروع دولة متعاقدة للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط ما لم يكن المشروع يباشر النشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، فإذا كان المشروع يباشر نشاطه على النحو السابق ذكره، يجوز فرض الضريبة على أرباح المشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن فقط في حدود ما يحققه من أرباح عن طريق هذه المنشأة المستقرة.
٢. مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة، إذا قام مشروع دولة متعاقدة بمباشرة النشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، فإن ما ينسب إلى المنشأة المستقرة في كل دولة متعاقدة هو الأرباح التي يتوقع تحقيقها بافتراض أنها مشروع مستقل ومنفصل يباشر الأنشطة ذاتها أو أنشطة مماثلة لها في الظروف ذاتها أو في ظروف مماثلة لها، ويتعامل باستقلال تام مع المشروع الذي يعتبر بمثابة المنشأة المستقرة التابعة له.
٣. عند تحديد أرباح أي منشأة مستقرة يسمح بخصم المصروفات التي تكبدتها لأغراض مباشرة نشاطها كمنشأة مستقرة، بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العامة بالقدر الذي تكبدته، سواء في الدولة المتعاقدة الكائنة فيها المنشأة المستقرة أو في أي مكان آخر، شريطة أن تكون هذه الخصومات متوافقة مع أحكام قوانين الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة، وتخضع لقيودها.
٤. إذا كان العرف في دولة متعاقدة يجري على تحديد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة المستقرة على أساس التقسيم النسبي للأرباح الكلية للمشروع على وحداته المختلفة، فإن أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي تخضع للضريبة على أساس التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف. ومع ذلك،

- يجب أن تكون النتيجة التي تسفر عنها طريقة التوزيع المتبعة متفقة مع المبادئ المنصوص عليها في هذه المادة.
٥. لا يمكن أن تنسب أي أرباح إلى منشأة مستقرة بمجرد شراء هذه المنشأة المستقرة لبضائع أو سلع للمشروع.
٦. لأغراض الفقرات السابقة من هذه المادة، تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة المستقرة بالطريقة ذاتها المتبعة في كل سنة، ما لم يوجد مبرر كاف لاتباع طريقة أخرى.
٧. إذا تضمنت الأرباح عناصر للدخل تم النص عليها بصفة مستقلة في مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام المواد الأخرى لا تتأثر بأحكام هذه المادة.

#### المادة (٨)

#### النقل البحري والجوي

١. الأرباح التي يحققها مشروع دولة متعاقدة من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.
٢. تطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة كذلك على الأرباح الناتجة من المشاركة في مجموعة (pool) أو نشاط تجاري مشترك أو وكالة تشغيل عالمية.
٣. لأغراض هذه المادة، يتضمن مصطلح "الأرباح من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي" بواسطة المشروع:
- (أ) الدخل الناتج من تأجير أو استئجار أو إعاره السفن أو الطائرات وفقاً لنظام التأجير بدون طاقم القيادة، حيث يكون هذا التأجير أو الاستئجار أو الإعاره عرضياً لتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي.
- (ب) الدخل الناتج من استخدام أو صيانة أو تأجير الحاويات، حيث يكون هذا الاستخدام أو الصيانة أو التأجير عرضياً لتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي.
- (ج) الفائدة على الحسابات البنكية المرتبطة مباشرة مع تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي.

٤. يقصد بمصطلح "تشغيل السفن أو الطائرات" نشاط نقل الركاب أو البريد أو الماشية أو البضائع عن طريق البحر أو الجو، الذي يباشره المالكون أو المستأجرون أو المؤجرون للسفن أو الطائرات، بما في ذلك بيع التذاكر لهذا النقل نيابة عن مشروعات أخرى، وأي نشاط آخر يرتبط مباشرة بهذا النقل.

### المادة (٩) المشروعات المشتركة

١. في حال:

- (أ) ساهم مشروع دولة متعاقدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو السيطرة على أو في رأس مال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى،
- (ب) أو ساهم نفس الأشخاص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو السيطرة على أو في رأس مال مشروع تابع لدولة متعاقدة ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى،

وإذا فرضت أو وضعت - في أي من الحالتين المذكورتين - شروط بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتهم التجارية أو المالية والتي تختلف عن الشروط التي يمكن وضعها بين مشروعين مستقلين، حينئذ فإن أي أرباح، كان يمكن أن يحققها أي المشروعين، ولكنه لم يحققها بسبب قيام هذه الشروط، يجوز إدراجها ضمن أرباح ذلك المشروع وإخضاعها للضريبة تبعا لذلك.

٢. إذا أدرجت دولة متعاقدة - وفقا لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة - ضمن أرباح أي مشروع تابع لتلك الدولة المتعاقدة، وأخضعها للضريبة تبعا لذلك، أرباح مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى فرضت عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، وكانت الأرباح المدرجة على هذا النحو تعتبر أرباحا تحققت لمشروع الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً، إذا كانت الشروط المتفق عليها بين المشروعين هي الشروط ذاتها التي يمكن الاتفاق عليها بين مشروعين مستقلين، فإن تلك الدولة المتعاقدة الأخرى تقوم بإجراء التسوية المناسبة للضريبة المفروضة فيها على تلك الأرباح. وعند إجراء هذه التسوية، فإنه يتعين إعمال الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين التشاور فيما بينها عند الضرورة.

٣. على الرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة، لا يجوز لدولة متعاقدة أن تقوم بتغيير أرباح مشروع في تلك الدولة المتعاقدة في الظروف المشار إليها في تلك الفقرة بعد مضي (١٠) عشر سنوات من نهاية السنة الضريبية التي يتم فيها تحقيق الأرباح التي من شأنها أن تخضع لمثل هذا التغيير، لولا الشروط المشار إليها في تلك الفقرة، سوف تكون مستحقة لذلك المشروع. ولا تسري أحكام هذه الفقرة في حالات الاحتيال أو التقصير العمدي.

### المادة (١٠)

#### أرباح الأسهم

١. أرباح الأسهم التي تدفعها أي شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز فرض الضريبة عليها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. ومع ذلك، يجوز أيضاً أن تخضع أرباح الأسهم المدفوعة من قبل شركة مقيمة في دولة متعاقدة للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة، وفقاً لقوانين تلك الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فيجب ألا تزيد الضريبة المفروضة على هذا النحو على النسب الآتية:

(أ) عشرة بالمائة (١٠%) من إجمالي مبلغ أرباح الأسهم إذا كان المالك المستفيد شركة تملك بشكل مباشر على الأقل عشرين بالمائة (٢٠%) من رأس مال الشركة التي دفعت أرباح الأسهم لفترة (٣٦٥) ثلاثمائة وخمسة وستين يوماً المنتهية في التاريخ الذي تحدد فيه استحقاق أرباح الأسهم.

(ب) أو خمسة عشر بالمائة (١٥%) من إجمالي مبلغ أرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى.

٣. بالرغم من أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة، أرباح الأسهم التي تنشأ في دولة متعاقدة تعفى من الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة، شريطة أن يتم دفعها إلى:

(أ) بالنسبة لسلطنة عمان:

١. حكومة سلطنة عمان.

٢. البنك المركزي العماني.

٣. جهاز الاستثمار العماني.
  ٤. بنك التنمية العماني.
  ٥. وكالة ضمان ائتمان الصادرات ش م ع م.
  ٦. صناديق التقاعد.
  ٧. وأي شخص اعتباري أو مؤسسة مملوكة بالكامل من قبل حكومة سلطنة عمان، كما يتم الاتفاق عليه من وقت لآخر بين السلطتين المختصتين للدولتين المتعاقدتين.
- (ب) بالنسبة لروسيا الاتحادية:
١. حكومة روسيا الاتحادية.
  ٢. بنك روسيا الاتحادية المركزي.
  ٣. صناديق التقاعد.
  ٤. الصندوق الروسي للاستثمار المباشر.
  ٥. مؤسسة تنمية الدولة.
  ٦. مؤسسة الدولة للمساعدة في تطوير وإنتاج وتصدير المنتجات الصناعية التكنولوجية المتقدمة.
  ٧. مؤسسة روسيا لتكنولوجيا النانو.
  ٨. مؤسسة الدولة للطاقة الذرية.
  ٩. مؤسسة الفضاء الحكومية.
  ١٠. وأي مؤسسة أخرى مملوكة بالكامل من قبل حكومة روسيا الاتحادية، كما يتم الاتفاق عليه من وقت لآخر بين السلطتين المختصتين للدولتين المتعاقدتين.
٤. أحكام الفقرة الفرعية (أ) للفقرة (٢) والفقرة (٣) من هذه المادة لا ينطبقان على أرباح الأسهم المدفوعة أو المتسلمة من قبل مؤسسات الاستثمار المشتركة.

٥. أحكام الفقرات (٢) و (٣) و (٤) من هذه المادة لا تؤثر على ضرائب الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي تدفع منها أرباح الأسهم.
٦. مصطلح "أرباح الأسهم" كما هو مستخدم في هذه المادة، يعني الدخل من الأسهم أو الحقوق الأخرى التي لا تعتبر من قبيل الديون والمشاركة في الأرباح، وكذلك الدخل الآخر الذي يخضع لنفس المعاملة الضريبية مثل الدخل من الأسهم بموجب قوانين الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة التي تقوم بالتوزيع.
٧. لا تسري أحكام الفقرات (١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيماً في دولة متعاقدة، ويباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة التي توزع الأرباح نشاطاً عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، وكانت ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٧) من هذه الاتفاقية.
٨. إذا حققت شركة مقيمة في دولة متعاقدة أرباحاً أو دخلاً من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز لهذه الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة من قبل الشركة، ما لم تكن هذه الأرباح قد دفعت إلى مقيم في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو كانت ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح ترتبط بصفة فعلية بمنشأة مستقرة كائنة في تلك الدولة المتعاقدة، ولا يجوز كذلك أن تفرض على أرباح الشركة غير الموزعة الضريبة التي تسري على أرباح الشركات غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تتكون كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل نشأ في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

#### المادة (١١)

##### الفوائد

١. الفوائد التي تنشأ في دولة متعاقدة لمستفيد لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز فرض الضريبة عليها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. ومع ذلك، يجوز أيضاً فرض الضريبة على هذه الفوائد في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها، ووفقاً لقوانين هذه الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الفوائد مقيماً



في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو يجب ألا تتجاوز نسبة عشرة بالمائة (١٠%) من إجمالي مبلغ الفوائد.

٣. بالرغم من أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة، الفوائد التي تنشأ في دولة متعاقدة تعفى من الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة بشرط أن تُدفع إلى:

(أ) بالنسبة لسلطنة عمان:

١. حكومة سلطنة عمان.
٢. البنك المركزي العماني.
٣. جهاز الاستثمار العماني.
٤. بنك التنمية العماني.
٥. وكالة ضمان ائتمان الصادرات ش م ع م.
٦. صناديق التقاعد.
٧. أي شخص اعتباري أو مؤسسة مملوكة بالكامل من قبل حكومة سلطنة عمان، كما يتم الاتفاق عليه من وقت لآخر بين السلطتين المختصتين للدولتين المتعاقبتين.

(ب) بالنسبة لروسيا الاتحادية:

١. حكومة روسيا الاتحادية.
٢. بنك روسيا الاتحادية المركزي.
٣. صناديق التقاعد.
٤. الصندوق الروسي للاستثمار المباشر.
٥. مؤسسة تنمية الدولة.
٦. مؤسسة الدولة للمساعدة في تطوير وإنتاج وتصدير المنتجات الصناعية التكنولوجية المتقدمة.

٧. مؤسسة روسيا لتكنولوجيا النانو.
  ٨. مؤسسة الدولة للطاقة الذرية.
  ٩. مؤسسة الفضاء الحكومية.
  ١٠. أي مؤسسة أخرى مملوكة بالكامل من قبل حكومة روسيا الاتحادية، كما يتم الاتفاق عليه من وقت لآخر بين السلطتين المختصتين للدولتين المتعاقبتين.
٤. يقصد بمصطلح "الفائدة" المستخدم في هذه المادة الدخل الناشئ من الديون بجميع أنواعها، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن، أو كانت تتضمن أو لا تتضمن حق المشاركة في أرباح المدين، وتشمل على وجه الخصوص الدخل من السندات الحكومية، والدخل من الضمانات أو الصكوك، بما في ذلك المكافآت والجوائز المتعلقة بهذه السندات الحكومية أو الضمانات أو الصكوك، وكل أنواع الدخل الأخرى التي تخضع لنفس المعاملة الضريبية كالدخل من الأموال المقترضة وفقاً لقوانين الدولة المتعاقدة التي نشأ فيها الدخل. ولأغراض هذه المادة، لا يعتبر الدخل الذي تتناوله المادة (١٠) من هذه الاتفاقية والرسوم الجزائية عن السداد المتأخر من قبيل الفوائد.
٥. لا تسري أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من الفائدة مقيماً في دولة متعاقدة، ويباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الفائدة نشاطاً عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، وكان الدين الذي تدفع عنه الفائدة يرتبط بصفة فعلية بهذه المنشأة المستقرة. وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٧) من هذه الاتفاقية.
٦. تعتبر الفائدة قد نشأت في دولة متعاقدة إذا سدها مقيم في هذه الدولة المتعاقدة. ومع ذلك، إذا كان لدى الشخص الذي سدد الفائدة - سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أو غير مقيم فيها - منشأة مستقرة في دولة متعاقدة مرتبطة بالمدونية التي استحققت عنها الفائدة المدفوعة، وكانت هذه الفائدة قد تحملتها هذه المنشأة المستقرة، فإن الفائدة تعتبر أنها قد نشأت في الدولة المتعاقدة الكائنة فيها المنشأة المستقرة.

٧. إذا أدى وجود علاقة خاصة بين من يدفع الفائدة والمالك المستفيد منها أو بينهما وبين شخص آخر إلى زيادة في مبلغ الفائدة المتعلق بالدين الذي دفعت عنه هذه الفائدة، عن المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين من يدفع الفائدة والمالك المستفيد منها في حالة عدم وجود تلك العلاقة، فتطبق أحكام هذه المادة على مبلغ الفائدة المشار إليه أخيراً فقط. وفي هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، وبمراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

### المادة (١٢)

#### الأتاوى

١. الأتاوى التي تنشأ في دولة متعاقدة لمستفيد مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. ومع ذلك، يجوز أيضاً أن تفرض الضريبة على مثل هذه الأتاوى في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها وبمقتضى قوانين هذه الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان المالك المستفيد للأتاوى مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو يجب ألا تزيد على نسبة عشرة بالمائة (١٠%) من إجمالي مبلغ الأتاوى.

٣. يقصد بمصطلح "الأتاوى" المستخدم في هذه المادة المدفوعات من أي نوع يتم تسلمها مقابل استخدام، أو حق استخدام أي حقوق للمؤلف في أعمال أدبية أو فنية أو علمية، بما فيها برامج الحاسب الآلي، والأفلام السينمائية، والأفلام أو الشرائط أو الأقراص المستخدمة في الإذاعة الصوتية أو البث التلفزيوني، وأي براءات اختراع، أو علامات تجارية، أو تصميم أو طراز أو خطة أو تركيبة أو عملية إنتاج سرية، أو لاستخدام، أو حق استخدام المعدات الصناعية أو التجارية أو العلمية، أو للمعلومات المتعلقة بالخبرة الصناعية أو التجارية أو العلمية.

٤. لا تطبق أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد للأتاوى مقيماً في دولة متعاقدة، ويمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الأتاوى نشاطاً من خلال منشأة مستقرة كائنة فيها، وكان الحق أو الملكية التي تدفع عنها الأتاوى ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة. وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٧) من هذه الاتفاقية.

٥. تعتبر الأتاوى قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان من يدفعها مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة. ومع ذلك، إذا كان الشخص الذي يدفع الأتاوى - سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أم لا- يمتلك في دولة متعاقدة منشأة مستقرة يرتبط به الالتزام بدفع الأتاوى، وكانت الأتاوى قد تحملتها هذه المنشأة المستقرة، فإن هذه الأتاوى تعتبر أنها قد نشأت في الدولة الكائنة فيها المنشأة المستقرة.

٦. إذا أدى وجود علاقة خاصة بين من يدفع الأتاوى والمالك المستفيد منها أو بينهما وبين شخص آخر إلى زيادة في مبلغ الأتاوى فيما يتعلق بالاستخدام أو الحق أو المعلومات التي دفعت عنها، عن المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين من يدفع والمالك المستفيد في حالة عدم وجود تلك العلاقة، فتطبق أحكام هذه المادة على المبلغ المشار إليه أخيراً فقط. وفي هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، وبمراعاة الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

### المادة (١٣)

#### الأرباح الرأسمالية

١. الأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأموال الثابتة المشار إليها في المادة (٦) من هذه الاتفاقية والكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. الأرباح الناتجة من التصرف في الأموال المنقولة، والتي تشكل جزءاً من الأصول المستخدمة في نشاط منشأة مستقرة لمشروع دولة متعاقدة والكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بما في ذلك الأرباح الناتجة عن التصرف في تلك المنشأة المستقرة (سواء بمفردها أو مع المشروع بأكمله)، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣. الأرباح التي يحصل عليها مشروع دولة متعاقدة من التصرف في سفن أو طائرات تعمل في النقل الدولي أو في أموال منقولة تتعلق بتشغيل هذه السفن أو الطائرات، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

٤. الأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في أسهم شركة أو فوائد مشابهة من أي نوع، بما في ذلك المصالح في شراكة أو مؤسسة استثمار جماعي، يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت هذه الأسهم أو الحصص المماثلة - في أي وقت خلال (٣٦٥) ثلاثمائة وخمسة وستين يوماً التي تسبق التصرف مستمدة على الأقل خمسين في المائة (٥٠%) من قيمة أملاكها بشكل مباشر أو غير مباشر من الأموال الثابتة، والكاننة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، على النحو المحدد في المادة (٦) من هذه الاتفاقية، ما لم يتم تداول هذه الأسهم أو المصالح المماثلة في بورصة معترف بها، ويمتلك المقيم والأشخاص المرتبطون بذلك المقيم إجمالي (٥%) خمسة في المائة أو أقل من فئة تلك الأسهم أو الحصص المماثلة.

٥. يقصد بمصطلح "البورصة المعترف بها" المذكور في الفقرة السابقة:

(أ) أي بورصة يتم تأسيسها وتنظيمها على هذا النحو بموجب قوانين أي من الدولتين المتعاقدين.

(ب) وأي بورصة أخرى تتفق عليها السلطانان المختصتان للدولتين المتعاقدين.

٦. الأرباح الناتجة من التصرف في أي أموال بخلاف تلك المشار إليها في الفقرات (١) و (٢) و (٣) و (٤) من هذه المادة، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف في هذه الأموال.

#### المادة (١٤)

#### الدخل من الوظيفة

١. مع مراعاة أحكام المواد ١٥ و ١٧ و ١٨ من هذه الاتفاقية، فإن الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة مقابل أداء وظيفة، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط ما لم تؤد الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، فعندئذ يجوز لهذه الدولة المتعاقدة الأخرى فرض الضريبة على ما يحصل عليه من مكافأة فيها.

٢. على الرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة، فإن المكافأة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة مقابل أداء وظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً بشرط:

(أ) أن يكون المتسلم موجوداً في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو فترات لا تتجاوز في مجموعها (١٨٣) مائة وثلاثة وثمانين يوماً خلال أي فترة (١٢) اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة الضريبية المعنية.

(ب) وأن تكون المكافأة قد دفعت بواسطة أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ج) وألا تكون المكافأة قد تحملتها منشأة مستقرة تابعة لصاحب العمل الكائن في الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣.٣- على الرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة، فإن المكافأة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة - كعضو في التكملة العددية لسفينة أو طائرة - تمت تأديتها على متن سفينة أو طائرة تعمل في النقل الدولي، غير تلك التي تمت تأديتها على متن سفينة أو طائرة تعمل فقط داخل الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً.

#### المادة (١٥)

#### أتعاب المديرين

أتعاب المديرين والمدفوعات الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس الإدارة أو في جهاز مماثل له في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز فرض الضريبة عليها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

#### المادة (١٦)

#### الفنانون والرياضيون

١. على الرغم من أحكام المادة (١٤) من هذه الاتفاقية، فإن الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فناناً في مجالات مثل المسرح أو الصور المتحركة أو الإذاعة أو التلفزيون، أو بصفته موسيقياً أو من الرياضيين، وذلك مقابل أنشطته

الشخصية التي يباشرها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. إذا كان الدخل الذي يحصل عليه فنان أو رياضي من الأنشطة الشخصية التي يباشرها بهذه الصفة، لا يستحق للفنان أو الرياضي نفسه ولكن لشخص آخر، فإن هذا الدخل، على الرغم من أحكام المادة (١٤) من هذه الاتفاقية، يجوز أن تفرض عليه الضريبة في الدولة المتعاقدة التي يباشر فيها الفنان أو الرياضي أنشطته.

٣. الدخل الذي يحصل عليه فنان أو رياضي من الأنشطة التي يباشرها في دولة متعاقدة، يعفى من الضريبة في هذه الدولة إذا كانت زيارته لهذه الدولة مدعومة بالكامل أو بصفة أساسية من الأموال العامة للدولة المتعاقدة الأخرى أو أي من أشخاصها الاعتبارية.

#### المادة (١٧)

##### المعاشات

١. مع مراعاة أحكام الفقرة (٢) من المادة (١٨) من هذه الاتفاقية، فإن المعاشات والمكافآت الأخرى المماثلة التي دفعت لمقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة أديت في الماضي، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

٢. على الرغم من أحكام الفقرة السابقة، فإن المعاشات المدفوعة والمدفوعات الأخرى التي تتم وفقاً لخطة عامة تكون جزءاً من نظام التأمين الاجتماعي لدولة متعاقدة تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

#### المادة (١٨)

##### الخدمة الحكومية

١.

(أ) الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة التي تدفعها دولة متعاقدة أو أحد تقسيماتها أو سلطتها المحلية أو أشخاصها الاعتبارية إلى أي فرد مقابل ما أداه من خدمات لتلك الدولة المتعاقدة أو التقسيم أو السلطة المحلية أو الشخص الاعتباري، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

(ب) ومع ذلك، فإن مثل هذه الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة، تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات قد تمت تأديتها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى، وكان الفرد مقيماً فيها ويعتبر إما:

١. من مواطني تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. أو لم يصبح مقيماً في هذه الدولة المتعاقدة فقط لغرض أداء هذه الخدمات.

٢.

(أ) على الرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة، فإن المعاشات والمكافآت الأخرى المماثلة المدفوعة من قبل، أو من صناديق الأموال التي تنشئها أو تساهم فيها، دولة متعاقدة أو أحد تقسيماتها أو سلطتها المحلية أو أشخاصها الاعتبارية لفرد مقابل أداء خدمات لهذه الدولة المتعاقدة أو التقسيم أو السلطة المحلية أو الشخص الاعتباري، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

(ب) ومع ذلك، فإن معاشات التقاعد والمكافآت الأخرى المماثلة تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كان الفرد مقيماً ومواطناً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣. تطبيق أحكام المواد (١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧) من هذه الاتفاقية على الرواتب والأجور والمعاشات والمكافآت الأخرى المماثلة مقابل أداء الخدمات التي ترتبط بنشاط مباشره دولة متعاقدة أو أحد تقسيماتها أو سلطتها المحلية أو أشخاصها الاعتبارية.

#### المادة (١٩)

#### الأساتذة والباحثون

١. أي فرد مقيم في دولة متعاقدة مباشرة قبل القيام بزيارة إلى الدولة المتعاقدة الأخرى، والذي يقوم بها بناء على دعوة من جامعة أو كلية أو مدرسة أو أي مؤسسة تعليمية مشابهة أو مؤسسة بحوث علمية مرخصة بموجب قانون الدولة المتعاقدة الأخرى، لمدة لا تزيد على سنتين من تاريخ وصوله إلى هذه الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك فقط لغرض التدريس أو إجراء البحوث أو كليهما في هذه المؤسسة التعليمية أو



البحثية، يُعفى من الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى على ما يحصل عليه من مكافأة مقابل التدريس أو إجراء البحوث.

٢. لا تسري أحكام هذه المادة على الدخل من البحوث إذا تم إجراء هذه البحوث بصفة أساسية للمنفعة الخاصة لشخص أو أشخاص معينين.

#### المادة (٢٠)

##### الطلاب والمتدربون

إذا كان طالب أو متدرب مهني يقيم أو كان يقيم في دولة متعاقدة مباشرة قبل زيارته لدولة متعاقدة أخرى، وحضر إلى الدولة المتعاقدة الأخرى فقط لغرض تعليمه أو تدريبه، فإنه يعفى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى على ما هو آت:

(أ) المبالغ المدفوعة له من قبل الأشخاص المقيمين خارج تلك الدولة المتعاقدة لتغطية مصروفات معيشته أو تعليمه أو تدريبه، و

(ب) الأجر من الوظيفة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، بشرط أن تكون هذه الوظيفة مرتبطة بشكل مباشر بدراسته أو تم اتخاذها من أجل تغطية مصروفات معيشته على ألا تتجاوز مدة سنتين.

#### المادة (٢١)

##### أنواع الدخل الأخرى

١. عناصر الدخل المملوكة لمستفيد مقيم في دولة متعاقدة، أيا ما كان منشؤها، والتي لم يتم تناولها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

٢. لا تطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل بخلاف الدخل من الأموال الثابتة وفقا لتعريفها الوارد في الفقرة (٢) من المادة (٦) من هذه الاتفاقية، إذا كان المالك المستفيد من هذا الدخل مقيما في دولة متعاقدة، ويباشِر في الدولة المتعاقدة الأخرى نشاطا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، وكان الحق أو الملكية التي يدفع عنها الدخل ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة، ففي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) من هذه الاتفاقية.

## الفصل الرابع طرق تجنب الازدواج الضريبي

### المادة (٢٢) تجنب الازدواج الضريبي

١. في سلطنة عمان، يتم تجنب الازدواج الضريبي وفقاً للآتي:

إذا حصل مقيم في سلطنة عمان على دخل يجوز أن يخضع للضريبة في روسيا الاتحادية وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، فإن سلطنة عمان تسمح بخصم من الضريبة على دخل ذلك المقيم بمبلغ يعادل ضريبة الدخل المدفوعة في روسيا الاتحادية، سواء بشكل مباشر أو عن طريق الخصم. ومع ذلك، يجب ألا يتجاوز هذا الخصم ذلك الجزء من ضريبة الدخل (كما تم احتسابه قبل تقديم الخصم) والذي يعزى إلى الدخل الذي يجوز أن يخضع للضريبة في روسيا الاتحادية.

٢. في روسيا الاتحادية، يتم تجنب الازدواج الضريبي وفقاً للآتي:

إذا حصل مقيم في روسيا على دخل من سلطنة عمان، يُسمح بقيد مبلغ الضريبة على هذا الدخل المستحق في سلطنة عمان وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية كائتمان مقابل الضريبة الروسية المفروضة على ذلك المقيم. ومع ذلك، يجب ألا يتجاوز مبلغ الائتمان مبلغ الضريبة الروسية على الدخل المحدد وفقاً لقوانين ولوائح الضرائب الروسية.

٣. إذا حصل مقيم في دولة متعاقدة على دخل يعفى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة، بالتطبيق لأحكام هذه الاتفاقية، فإنه يجوز للدولة المتعاقدة الأخرى بأي حال مراعاة هذا الدخل المعفى عند حساب مبلغ الضريبة على الدخل المتبقي لهذا المقيم.

## الفصل الخامس

### أحكام خاصة

#### المادة (٢٣)

#### عدم التمييز

١. لا يجوز إخضاع مواطني دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأي ضرائب أو التزامات أخرى تتعلق بهذه الضرائب تكون مختلفة أو أكثر عبثاً من الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضع لها أو يجوز أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ممن هم في الظروف ذاتها، وبصفة خاصة ما يتعلق بالإقامة. وتسري أحكام هذه الفقرة على الرغم من أحكام المادة (١) من هذه الاتفاقية على الأشخاص غير المقيمين أيضاً في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليهما.

٢. لا تخضع أي منشأة مستقرة يمتلكها مشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لضرائب تفرض عليها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى تقل في مزاياها عن الضرائب التي تفرض على مشروعات هذه الدولة المتعاقدة الأخرى والتي تمارس الأنشطة ذاتها. ولا يجوز تفسير أحكام هذه الفقرة على أنها تنطوي على إلزام أي دولة متعاقدة بمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أي خصم أو إعفاءات أو تخفيضات شخصية لأغراض الضرائب تبعاً للحالة المدنية أو الأعباء العائلية والتي تمنحها للمقيمين فيها.

٣. باستثناء الحالات التي تسري عليها أحكام الفقرة (١) من المادة (٩) أو الفقرة (٧) من المادة (١١) أو الفقرة (٦) من المادة (١٢) من هذه الاتفاقية، فإن فوائد الديون والأتاوى والنفقات الأخرى التي يدفعها مشروع دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يتم خصمها - لغرض تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع - وفقاً للشروط ذاتها كما لو كانت قد دفعت إلى مقيم في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً.

٤. مشاريع أي دولة متعاقدة والتي يملك رؤوس أموالها كلياً أو جزئياً أو يسيطر عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شخص أو أكثر مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، لن تخضع في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً لأي ضرائب أو التزامات تتعلق بهذه الضرائب تكون مختلفة أو أكثر عبثاً من الضرائب أو الالتزامات المتعلقة بها

التي تخضع لها أو يجوز أن تخضع لها المشروعات الأخرى المماثلة في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً.

٥. إن أحكام هذه المادة، بالرغم من أحكام المادة (٢) من هذه الاتفاقية، تطبق على الضرائب بجميع أنواعها ووصفها المفروضة بالنيابة عن دولة متعاقدة أو تقسيماتها أو سلطاتها المحلية.

### المادة (٢٤)

#### إجراءات الاتفاق المتبادل

١. إذا تبين لشخص أن الإجراءات التي اتخذتها إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كليهما قد أدت أو تؤدي إلى فرض ضريبة عليه بما يخالف أحكام هذه الاتفاقية، يجوز له بغض النظر عن الحلول المنصوص عليها في القوانين الداخلية لهاتين الدولتين المتعاقدتين، أن يعرض منازعته على السلطة المختصة في أي من الدولتين المتعاقدتين. ويجب عرض المنازعة خلال (٣) ثلاث سنوات من تاريخ الإخطار الأول بالإجراء الذي نتج عنه فرض ضريبة بالمخالفة لأحكام هذه الاتفاقية.

٢. إذا تبين للسلطة المختصة أن المعارضة لها ما يبررها، ولم تكن قادرة بذاتها على التوصل إلى حل مناسب لذلك، فإنها تسعى إلى الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك بقصد تجنب فرض الضريبة المخالفة لأحكام هذه الاتفاقية. ويطبق أي اتفاق يتم التوصل إليه بغض النظر عن أي قيود زمنية محددة في القوانين الداخلية للدولتين المتعاقدتين.

٣. تسعى السلطانان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين إلى التوصل، عن طريق الاتفاق المتبادل، إلى حل أي صعوبات أو شك ينشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية. ويجوز أيضاً التشاور فيما بينها من أجل تجنب الازدواج الضريبي في الحالات غير المذكورة في الاتفاقية.

٤. يجوز للسلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين الاتصال مباشرة فيما بينهما، من خلال لجنة مشتركة تتكون من أنفسهما أو ممثليهما، لغرض التوصل إلى اتفاق بالمعنى المقصود في الفقرات السابقة من هذه المادة.

## المادة (٢٥)

### تبادل المعلومات

١. تقوم السلطانان المختصتان في الدولتين المتعاقبتين بتبادل المعلومات المحتمل أن تكون لها علاقة في المدى المنظور بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو لإدارة أو تنفيذ القوانين الداخلية المتعلقة بالضرانب بكل أنواعها وتوصيفاتها التي يتم فرضها نيابة عن الدولتين المتعاقبتين أو تقسيماتهما أو السلطات المحلية بهما، طالما لا تتعارض تلك الضرانب مع هذه الاتفاقية. ويتم تبادل المعلومات دون التقييد بأحكام المادتين (١) و (٢) من هذه الاتفاقية.

٢. تعامل أي معلومات تحصل عليها أي دولة متعاقدة وفقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة كمعلومات سرية أسوة بالمعلومات التي يتم الحصول عليها وفقاً للقوانين الداخلية لهذه الدولة المتعاقدة، ويُفرض بها فقط للأشخاص أو السلطات (بما فيها المحاكم والجهات الإدارية) المختصة بالربط أو التحصيل أو التنفيذ أو الاتهام أو تحديد الاستئنافات المتعلقة بالضرانب المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة أو بالمراقبة على ما ورد أعلاه. وعلى أولئك الأشخاص أو هذه السلطات استخدام المعلومات لهذه الأغراض فقط، ولكن يجوز إفشاء سريتها عند نظر الدعاوى القضائية أمام المحاكم العمومية أو عند إصدار الأحكام القضائية. بالرغم مما سبق، يجوز استخدام المعلومات التي تتلقاها دولة متعاقدة لأغراض أخرى عندما يجوز استخدام هذه المعلومات لهذه الأغراض الأخرى بموجب قوانين كل من الدولتين المتعاقبتين، وتجزئ السلطة المختصة للدولة المتعاقدة التي تقدم المعلومات هذا الاستخدام.

٣. لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة على أنها تفرض التزاماً على الدولة المتعاقدة سواء:

(أ) لاتخاذ إجراءات إدارية بما يخالف القوانين والممارسات الإدارية لهذه الدولة أو للدولة المتعاقدة الأخرى.

(ب) لتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقاً للقوانين أو الإجراءات المعتادة للإدارة في هذه الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ج) لتقديم معلومات تؤدي إلى إفشاء سرية أي حرفة أو نشاط صناعي أو تجاري أو سر مهني أو طريقة تجارية أو معلومات يكون إفشاء سرية أي منها متعارضاً مع النظام العام.

٤. في حال طلب أي دولة متعاقدة معلومات وفقاً لهذه المادة، تقوم الدولة المتعاقدة الأخرى باستخدام إجراءاتها في جمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة حتى إذا كانت هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ليست بحاجة لهذه المعلومات لأغراضها الضريبية. ويخضع الالتزام الوارد بالجملة السابقة للقيود المبينة بالفقرة (٣) من هذه المادة، ولكن لن تفسر هذه القيود بأي حال من الأحوال على أنها تسمح لأي دولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات فقط بسبب أنه ليس لها مصلحة داخلية في هذه المعلومات.

٥. لن تفسر أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة بأي حال من الأحوال على أنها تسمح لدولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات لمجرد أن هذه المعلومات يحتفظ بها بنك أو أي مؤسسة مالية أخرى أو ممثل أو شخص يتصرف وفق وكالة أو قدرة انتمائية، أو لأنها تتعلق بحقوق ملكية شخص ما.

### المادة (٢٦)

#### استحقاق الفوائد

بالرغم من الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية، لا يجوز أن تمنح الفائدة بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بعنصر الدخل، إذا من الممكن الاستنتاج، بالنظر إلى جميع الحقائق والظروف ذات الصلة، بأن الحصول على الفائدة يعتبر أحد الأهداف الرئيسية لأي إجراء أو تحويل قد يسفر عنه بطريقه مباشرة أو غير مباشرة بتلك الفائدة، ما لم يكن منح الفائدة في هذه الظروف سيتوافق مع الغرض والغاية للأحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية.

## المادة (٢٧)

### المساعدة في تحصيل الضرائب

١. تتعهد الدولتان المتعاقدتان بتقديم المساعدة فيما بينها في تحصيل الضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى الفوائد المتماثلة والعقوبات الإدارية والغرامات ذات الطبيعة غير الجزائية.
٢. يجب أن يتضمن طلب المساعدة من قبل دولة متعاقدة في تحصيل الضرائب المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة، التأكيد من قبل السلطة المختصة لتلك الدولة المتعاقدة، بموجب قوانين تلك الدولة، بأنه تم تحديد الضرائب المذكورة نهائياً. ولأغراض هذه المادة، يتم تحديد الضريبة عندما يكون لدى الدولة المتعاقدة الطالبة الحق بموجب قوانينها المحلية فرض تحصيل الضريبة، وليس للشخص الذي يدين لها الحق في منع التحصيل.
٣. الطلب المشار إليه في الفقرة (٢) من هذه المادة يجب أن يتم دعمه بتقديم نسخة رسمية من الصك الذي يسمح بالتنفيذ، مصحوباً عند الاقتضاء، بنسخة رسمية من أي قرار إداري أو قضائي نهائي.
٤. يجب تلبية طلب الدولة المتعاقدة والذي تم قبوله من قبل الدولة المتعاقدة الأخرى لتحصيل الضريبة كما لو كان هذا الطلب مرتبطاً بالضريبة الخاصة بها.
٥. فيما يتعلق بالمطالبات الضريبية المفتوحة للاستئناف، يجوز للسلطة المختصة في الدولة المتعاقدة، من أجل الحفاظ على حقوقها، أن تطلب من السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى اتخاذ التدابير الوقائية. يجب تلبية طلب الدولة المتعاقدة والذي تم قبوله من قبل الدولة المتعاقدة الأخرى لتحصيل الضريبة كما لو كان هذا الطلب مرتبطاً بالضريبة الخاصة بها.
٦. يجب إرسال المبالغ التي حصلها السلطة المختصة في دولة متعاقدة بموجب هذه المادة إلى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى. باستثناء الحالات التي تنفق فيها السلطانان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين على خلاف ذلك، تتحمل الدولة المطلوب منها النفقات العادية المتكبدة في تقديم المساعدة في تحصيل الضرائب.
٧. لا يوجد في هذه المادة ما يفسر على أنه يفرض على الدولة المتعاقدة الالتزام بالآتي:

- (أ) تنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين والممارسات الإدارية في تلك الدولة أو الدولة المتعاقدة الأخرى.
- (ب) تنفيذ إجراءات تتعارض مع السياسة العامة (النظام العام).
- (ج) تقديم المساعدة إذا لم تتبع الدولة المتعاقدة الأخرى جميع تدابير التحصيل المعقولة المتاحة بموجب قوانينها أو ممارساتها الإدارية.
- (د) تقديم المساعدة في الحالات التي يكون فيها العبء الإداري لتلك الدولة لا يتناسب بشكل واضح مع المنافع التي ستحصل عليها الدولة المتعاقدة الأخرى.

#### المادة (٢٨)

#### أعضاء البعثات الدبلوماسية والوظائف القنصلية

لا يترتب على هذه الاتفاقية الإخلال بالامتيازات المالية لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو شاغلي الوظائف القنصلية المقررة بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بمقتضى أحكام اتفاقيات خاصة.

#### المادة (٢٩)

#### البروتوكول

يعتبر البروتوكول المرفق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

#### الفصل السادس

#### أحكام نهائية

#### المادة (٣٠)

#### سريان الاتفاقية

يجب على كل من الدولتين المتعاقدتين إخطار الدولة المتعاقدة الأخرى كتابةً من خلال القنوات الدبلوماسية باستكمال الإجراءات المطلوبة بموجب قانونها لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. وتسري هذه الاتفاقية من تاريخ آخر هذين الإخطارين، وتطبق هذه الاتفاقية وفقاً لما هو آت:

(أ) بالنسبة لسلطنة عمان:



١. فيما يتعلق بالضرائب المحجوزة من المنبع: على المبالغ المدفوعة أو المقيدة كائتمان في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية الذي يلي مباشرة تاريخ سريان هذه الاتفاقية.

٢. فيما يتعلق بالضرائب الأخرى: فيما يرتبط بالضرائب عن أي سنة ضريبية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التي تلي سنة سريان الاتفاقية.

(ب) بالنسبة لروسيا الاتحادية:

١. فيما يتعلق بالضرائب المحجوزة من المنبع: على المبالغ المدفوعة أو المقيدة كائتمان في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التي تلي مباشرة تاريخ سريان هذه الاتفاقية.

٢. فيما يتعلق بالضرائب الأخرى على الدخل: فيما يرتبط بالضرائب المفروضة عن أي سنة ضريبية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التي تلي سنة سريان الاتفاقية.

### المادة (٣١)

#### الإنهاء

تظل هذه الاتفاقية سارية لحين إنهائها من قبل إحدى الدولتين المتعاقبتين، ويجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين إنهاء الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية بإخطار إنهاء كتابي قبل (٦) ستة أشهر على الأقل من نهاية أي سنة ميلادية بعد انقضاء (٥) خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية. وفي هذه الحالة يوقف سريان هذه الاتفاقية كما يأتي:

١. فيما يتعلق بالضرائب المحجوزة من المنبع: على المبالغ المدفوعة أو المقيدة كاتتمان اعتباراً من أو بعد اليوم الأول من شهر يناير في السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تم فيها الإخطار بإنهاء الاتفاقية.

٢. فيما يتعلق بالضرائب الأخرى: عن أي سنة ضريبية تبدأ اعتباراً من أو بعد اليوم الأول من شهر يناير في السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تم فيها الإخطار بإنهاء الاتفاقية.

إثباتاً لما تقدم قام الموقعان أدناه بموجب السلطة المخولة لهما من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حرر في مسقط، في هذا اليوم الخميس، من شهر ١٩ ذو القعدة ١٤٤٤هـ، الموافق ٨ يونيو لعام ٢٠٢٣م، من نسختين أصليتين باللغات العربية والروسية والإنجليزية، لكل النصوص ذات الحجية، وفي حالة الاختلاف في التفسير، يعتد بالنص الإنجليزي.

عن حكومة روسيا الاتحادية

عن حكومة سلطنة عُمان

## بروتوكول

### بين حكومة سلطنة عمان وحكومة روسيا الاتحادية

عند التوقيع على الاتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة روسيا الاتحادية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل (ويشار إليها فيما بعد بـ "الاتفاقية")، اتفق الموقعان أدناه على أن الأحكام الآتية تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية.

١. بالإشارة إلى الفقرة الفرعية (د) من الفقرة (٣) من المادة (٨) من الاتفاقية، يكون مفهوماً بأن هذه الفقرة الفرعية لا تنطبق على إيرادات الفوائد المتحققة من نشاط استثماري محقق لأرباح مشروع دولة متعاقدة من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي.

٢. بالإشارة إلى المادتين (١٠) و (١٣) من الاتفاقية فإنه:

(أ) يكون مفهوماً أن المصطلح "مؤسسة الاستثمار المشتركة" كما استخدمت في الفقرة (٤) من المادة (١٠) والفقرة (٤) من المادة (١٣) من الاتفاقية تتضمن صناديق الاستثمار المشتركة.

(ب) يكون مفهوماً أن مصطلح "أرباح الأسهم" كما عُرِفت في الفقرة (٦) من المادة (١٠) من الاتفاقية تتضمن أي مدفوعات على وحدات صناديق الاستثمار المشتركة.

(ج) بالنسبة لروسيا الاتحادية، لأغراض الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من هذه الفقرة، فإنه يقصد بمصطلح "صناديق الاستثمار المشتركة" صناديق الاستثمار التي تأسست بموجب القانون الفيدرالي بشأن صناديق الاستثمار (القانون رقم ١٥٦-FZ بتاريخ ٢٩ من نوفمبر ٢٠٠١م) كما يتم تعديله من وقت لآخر دون تغيير المبدأ العام الوارد فيه.

٣. بالإشارة إلى المادة (٢٣) من الاتفاقية:

فإنه يكون مفهوماً بأنه لا يرد في المادة (٢٣) من الاتفاقية ما يفسر على أنه يقيد تطبيق أي من الأحكام الآتية:

(أ) بالنسبة لسلطنة عمان، الرسملة الخفيفة وقواعد الشركات الأجنبية الخاضعة للرقابة حيثما تطبق.

(ب) بالنسبة لروسيا الاتحادية، الفصل ٣,٤ من الجزء الأول لقانون ضريبة روسيا الاتحادية (القانون رقم. ١٤٦-FZ بتاريخ ٣١ من يوليو ١٩٩٨م) والمواد ٢٦٩ و ٣٠٩,١ من الفصل ٢٥ للجزء الثاني من قانون ضريبة روسيا الاتحادية (القانون رقم ١١٧-FZ بتاريخ ٥ من أغسطس ٢٠٠٠م) كما يتم تعديلها من وقت لآخر دون تغيير المبدأ العام الوارد فيهما.

٤. أي مستند يتم تسلمه وفقاً للمادة (٢٥) من الاتفاقية أو شهادة إقامة تصدرها السلطة المختصة لدولة متعاقدة لا يشترط التصديق أو الإجازة القانونية لأغراض تطبيقها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، بما فيه استخدامها في الجهات الإدارية.

٥. يقصد بمصطلح "تقسيمات سياسية أو سلطة محلية" بالنسبة لروسيا الاتحادية، رعايا روسيا الاتحادية كما تم تعريفها وفقاً لتشريعاتها، ويقصد بمصطلح "الأشخاص الاعتبارية" بالنسبة لسلطنة عمان جهة تُشكل بموجب مرسوم سلطاني.

إثباتاً لما تقدم قام الموقعان أدناه بموجب السلطة المخولة لهما من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذا البروتوكول.

حرر في مسقط، في هذا اليوم الخميس، من شهر ١٩ ذو القعدة ١٤٤٤هـ الموافق ٨ يونيو لعام ٢٠٢٣م، من نسختين أصليتين باللغات العربية والروسية والإنجليزية، لكل النصوص ذات الحجية، وفي حالة الاختلاف في التفسير، يعتد بالنص الإنجليزي.

عن حكومة روسيا الاتحادية

عن حكومة سلطنة عُمان

**AGREEMENT  
BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE  
SULTANATE OF OMAN AND  
THE GOVERNMENT OF THE RUSSIAN FEDERATION  
FOR THE ELIMINATION OF DOUBLE  
TAXATION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND THE PREVENTION OF  
TAX EVASION AND AVOIDANCE**

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Russian Federation,  
Desiring to further develop their economic relationship and to enhance their co-operation in tax matters,

Intending to conclude an Agreement for the elimination of double taxation with respect to taxes on income without creating opportunities for non-taxation or reduced taxation through tax evasion or avoidance (including through treaty-shopping arrangements aimed at obtaining reliefs provided in this Agreement for the indirect benefit of residents of third jurisdictions)

Have agreed as follows:

**CHAPTER I  
SCOPE OF THE AGREEMENT**

Article 1  
**PERSONS COVERED**

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2  
**TAXES COVERED**

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.
3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are in particular:
  - (a) in the case of the Sultanate of Oman:
    - (i) the income tax  
(hereinafter referred to as "Omani tax"); and
  - (b) in the case of the Russian Federation:

- (i) the tax on profits of organizations; and
  - (ii) the tax on income of individuals
- (hereinafter referred to as "Russian tax").
4. The Agreement shall also apply to any identical or substantially similar taxes that are imposed after the date of signature of the Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes that have been made in their respective taxation laws within a reasonable period of time after such changes.

## CHAPTER II DEFINITIONS

### Article 3

#### GENERAL DEFINITIONS

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:
- (a) the term "Sultanate of Oman" means the territory of the Sultanate of Oman and the islands belonging thereto, including the territorial waters and any area outside the territorial waters over which the Sultanate of Oman may, in accordance with international law and the laws of the Sultanate of Oman, exercise sovereign rights with respect to the exploration and exploitation of the natural resources of the sea-bed and the sub-soil and the superjacent waters;
  - (b) the term "Russia" means the Russian Federation, when used in geographical sense, means all the territory of the Russian Federation and also its exclusive economic zone and continental shelf, defined according to the 1982 United Nations Convention on the Law of the Sea;
  - (c) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean the Sultanate of Oman or the Russian Federation as the context requires;
  - (d) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;
  - (e) the term "company" means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;
  - (f) the term "enterprise" applies to the carrying on of any business;
  - (g) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

- (h) the term “international traffic” means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;
- (i) the term “competent authority” means:
- (i) in the case of the Sultanate of Oman: The Chairman of the Tax Authority or his authorized representative;
  - (ii) in the case of the Russian Federation: The Ministry of Finance of the Russian Federation or its authorized representative;
- (j) the term “national”, in relation to a Contracting State, means:
- (i) any individual possessing the citizenship of that Contracting State; and
  - (ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in that Contracting State;
- (k) the term “business” includes the performance of professional services and of other activities of an independent character;
- (l) the term “pension fund” means any person that is:
- (i) established under the laws of a Contracting State; and
  - (ii) operated principally to administer or provide pensions, retirement benefits or other similar remuneration;
- (m) the term “tax” means Omani tax or Russian tax, as the context requires, but shall not include any amount which is payable in respect of any default or omission in relation to the taxes to which this Agreement applies or which represents a penalty imposed relating to those taxes.
2. As regards the application of the Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the law of that State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that Contracting State.

#### Article 4

#### **RESIDENT**

1. For the purposes of this Agreement, the term “resident of a Contracting State” means any person who, under the laws of that Contracting State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of effective management, place of head or main office, place of registration or incorporation, or any other criterion of a similar nature, and also includes that Contracting State

or any statutory body, political subdivision or local authority thereof. This term, however, does not include any person who is liable to tax in that Contracting State in respect only of income from sources in that Contracting State.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 of this Article an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:
  - (a) he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both Contracting States, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);
  - (b) if the Contracting State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either Contracting State, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has an habitual abode;
  - (c) if he has an habitual abode in both Contracting States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State of which he is a national;
  - (d) if he is a national of both Contracting States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.
3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 of this Article a person other than an individual is a resident of both Contracting States, the competent authorities of the Contracting States shall endeavour to determine by mutual agreement the Contracting State of which such person shall be deemed to be a resident for the purposes of this Agreement, having regard to its place of head or main office, its place of effective management, the place where it is incorporated or otherwise constituted and any other relevant factors. In the absence of such agreement, such person shall not be entitled to any relief or exemption from tax provided by this Agreement except to the extent and in such manner as may be agreed upon by the competent authorities of the Contracting States.

#### Article 5

#### **PERMANENT ESTABLISHMENT**

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.
2. The term "permanent establishment" includes especially:
  - (a) a place of management;
  - (b) a branch;
  - (c) an office;



- (d) a factory;
  - (e) a workshop; and
  - (f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.
3. The term “permanent establishment” also encompasses:
- (a) a building site, a construction, assembly or installation project, or supervisory activities in connection therewith, but only if such site, project or activities last more than 9 (nine) months;
  - (b) the furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose, but only if activities of that nature continue (for the same or a connected project) within a Contracting State for a period or periods aggregating more than 6 (six) months within any twelve (12) month period.
4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term “permanent establishment” shall be deemed not to include:
- (a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
  - (b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;
  - (c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
  - (d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise, or of collecting information, for the enterprise;
  - (e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any activity not listed in subparagraphs (a) to (d) of this paragraph, provided that this activity has a preparatory or auxiliary character; or
  - (f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs (a) to (e), of this paragraph, provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.
5. Paragraph 4 of this Article shall not apply to a fixed place of business that is used or maintained by an enterprise if the same enterprise or a closely related enterprise carries on business activities at the same place or at another place in the same Contracting State and:

- (a) that place or other place constitutes a permanent establishment for the enterprise or the closely related enterprise under the provisions of this Article; or
- (b) the overall activity resulting from the combination of the activities carried on by the two enterprises at the same place, or by the same enterprise or closely related enterprises at the two places, is not of a preparatory or auxiliary character,

provided that the business activities carried on by the two enterprises at the same place, or by the same enterprise or closely related enterprises at the two places, constitute complementary functions that are part of a cohesive business operation.

6. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article, but subject to the provisions of paragraph 7 of this Article, where a person is acting in a Contracting State on behalf of an enterprise and, in doing so, habitually concludes contracts, or habitually plays the principal role leading to the conclusion of contracts that are routinely concluded without material modification by the enterprise, and these contracts are:

- (a) in the name of the enterprise; or
- (b) for the transfer of the ownership of, or for the granting of the right to use, property owned by that enterprise or that the enterprise has the right to use; or
- (c) for the provision of services by that enterprise,

that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that Contracting State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 of this Article which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

7. Paragraph 6 of this Article shall not apply where the person acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State carries on business in the first-mentioned Contracting State as an independent agent and acts for the enterprise in the ordinary course of that business. Where, however, a person acts exclusively or almost exclusively on behalf of one or more enterprises to which it is closely related, that person shall not be considered to be an independent agent within the meaning of this paragraph with respect to any such enterprise.
8. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other Contracting State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.
9. For the purposes of this Article, a person or enterprise is closely related to an enterprise if, based on all the relevant facts and circumstances, one has control of the other or both are under the

control of the same persons or enterprises. In any case, a person or enterprise shall be considered to be closely related to an enterprise if one possesses directly or indirectly more than 50% (fifty per cent) of the beneficial interest in the other (or, in the case of a company, more than 50 % (fifty per cent) of the aggregate vote and value of the company's shares or of the beneficial equity interest in the company) or if another person or enterprise possesses directly or indirectly more than 50 % (fifty per cent) of the beneficial interest (or, in the case of a company, more than 50% (fifty per cent) of the aggregate vote and value of the company's shares or of the beneficial equity interest in the company) in the person and the enterprise or in the two enterprises.

### CHAPTER III TAXATION OF INCOME

#### Article 6

#### **INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY**

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture (including the breeding and cultivation of fish) and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources. Ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.
3. The provisions of paragraph 1 of this Article shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.
4. The provisions of paragraphs 1 and 3 of this Article shall also apply to the income from immovable property of an enterprise.

#### Article 7

#### **BUSINESS PROFITS**

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in that other Contracting State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3 of this Article, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.
3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the business of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the Contracting State in which the permanent establishment is situated or elsewhere, provided such deductions are in accordance with the provisions of and subject to the limitations of the tax laws of that Contracting State.
4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 of this Article shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary. The method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.
5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.
6. For the purposes of the preceding paragraphs of this Article, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.
7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

#### Article 8

### **SHIPPING AND AIR TRANSPORT**

1. Profits of an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that Contracting State.
2. The provisions of paragraph 1 of this Article shall also apply to profits derived from the participation in a pool, a joint business or in an international operating agency.
3. For the purposes of this Article, the term "profits from the operation of ships or aircraft in international traffic" of an enterprise, includes in particular:

- (a) income derived from the charter, lease or rental on a bare boat charter basis of ships or aircraft, where such charter, lease or rental is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic;
  - (b) income derived from the use, maintenance or rental of containers, where such use, maintenance or rental is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic;
  - (c) interest on bank accounts directly connected with the operation of ships or aircraft in international traffic.
4. The term "operation of ships or aircraft" means business of transportation by sea or by air of passengers, mail, livestock or goods carried on by the owners, lessees or charterers of ships or aircraft, including the sale of tickets for such transportation on behalf of other enterprises and any other activity directly connected with such transportation.

#### Article 9

### **ASSOCIATED ENTERPRISES**

1. Where:
  - (a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
  - (b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.
2. Where a Contracting State includes, in accordance with the provisions of paragraph 1 of this Article, in the profits of an enterprise of that Contracting State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other Contracting State, the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned Contracting State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other Contracting State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 1 of this Article, a Contracting State shall not change the profits of an enterprise of that Contracting State in the circumstances referred to in that paragraph after 10 (ten) years from the end of the taxable year in which the profits that would be subjected to such change would, but for the conditions referred to in that paragraph, have accrued to that enterprise. The provisions of this paragraph shall not apply in the case of fraud or willful default.

#### Article 10 DIVIDENDS

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State may also be taxed in that Contracting State according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed:
  - (a) 10% (ten per cent) of the gross amount of the dividends if the beneficial owner is a company which has owned directly at least twenty per cent (20%) of the capital of the company paying the dividends for the period of 365 (three hundred and sixty five) days ending on the date on which entitlement to the dividends is determined;
  - (b) 15% (fifteen per cent) of the gross amount of the dividends in all other cases.
3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2 of this Article, dividends arising in a Contracting State shall be exempt from the tax in this Contracting State provided that they are paid to:
  - (a) in the case of the Sultanate of Oman:
    - (i) the Government of the Sultanate of Oman;
    - (ii) Central Bank of Oman;
    - (iii) the Oman Investment Authority;
    - (iv) the Oman Development Bank;
    - (v) the Export Credit Guarantee Agency S.A.O.C;
    - (vi) the pension funds, and
    - (vii) any other statutory body or institution wholly owned by the Government of the Sultanate of Oman, as may be agreed from time to time between the competent authorities of the Contracting States;

- (b) in the case of the Russian Federation:
- (i) the Government of the Russian Federation;
  - (ii) the Central Bank of the Russian Federation;
  - (iii) the pension funds;
  - (iv) the Russian Direct Investment Fund;
  - (v) State Development Corporation «VEB.RF»;
  - (vi) State Corporation for Assistance to Development, Production and Export of Advanced Technology Industrial Product "Rostec";
  - (vii) JSC "ROSNANO";
  - (viii) State Atomic Energy Corporation "Rosatom";
  - (ix) State Space Corporation "Roscosmos", and
  - (x) any other institution wholly owned by the Government of the Russian Federation, as may be agreed from time to time between the competent authorities of the Contracting States.
4. The provisions of subparagraph (a) of paragraph 2 and paragraph 3 of this Article shall not apply to dividends paid or received by collective investment institutions.
5. The provisions of paragraphs 2, 3 and 4 of this Article shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.
6. The term "dividends" as used in this Article means income from shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as other income which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the Contracting State of which the company making the distribution is a resident.
7. The provisions of paragraphs 1, 2, 3, 4 and 5 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident through a permanent establishment situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case, the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.
8. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other Contracting State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other

Contracting State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment situated in that other Contracting State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other Contracting State.

Article 11  
**INTEREST**

1. Interest arising in a Contracting State and beneficially owned by a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the interest is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10% (ten per cent) of the gross amount of the interest.
3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2 of this Article, interests arising in a Contracting State shall be exempt from the tax in this Contracting State provided that they are paid to:
  - (a) in the case of the Sultanate of Oman:
    - (i) the Government of the Sultanate of Oman;
    - (ii) Central Bank of Oman;
    - (iii) the Omani Investment Authority;
    - (iv) the Oman Development Bank;
    - (v) the Export Credit Guarantee Agency S.A.O.C;
    - (vi) the pension funds, and
    - (vii) any other statutory body or institution wholly owned by the Government of the Sultanate of Oman, as may be agreed from time to time between the competent authorities of the Contracting States;
  - (b) in the case of the Russian Federation:
    - (i) the Government of the Russian Federation;
    - (ii) the Central Bank of the Russian Federation;
    - (iii) the pension funds;
    - (iv) the Russian Direct Investment Fund;



- (v) State Development Corporation «VEB.RF»;
  - (vi) State Corporation for Assistance to Development, Production and Export of Advanced Technology Industrial Product "Rostec";
  - (vii) JSC "ROSNANO";
  - (viii) State Atomic Energy Corporation "Rosatom";
  - (ix) State Space Corporation "Roscosmos", and
  - (x) any other institution wholly owned by the Government of the Russian Federation, as may be agreed from time to time between the competent authorities of the Contracting States.
4. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures as well as other income that is subjected to the same taxation treatment as income from money lent by the laws of the Contracting State in which the income arises. Income dealt with in Article 10 of this Agreement and penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purposes of this Article.
5. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises through a permanent establishment situated therein and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.
6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment then such interest shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment is situated.
7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount of interest. In such case, the excess part of the payments shall remain

taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12  
**ROYALTIES**

1. Royalties arising in a Contracting State and beneficially owned by a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10% (ten per cent) of the gross amount of the royalties.
3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including computer software, cinematograph films, or films or tapes or discs used for radio or television broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, or secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise through a permanent establishment situated therein and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.
5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment, then such royalties shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment is situated.
6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount of the royalties. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13  
**CAPITAL GAINS**

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 of this Agreement and situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) may be taxed in that other Contracting State.
3. Gains that an enterprise of a Contracting State that operates ships or aircraft in international traffic derives from the alienation of such ships or aircraft, or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in that Contracting State.
4. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of shares of a company or comparable interests, such as interests in a partnership, trust or collective investment institution, may be taxed in the other Contracting State if, at any time during the 365 (three hundred and sixty five) days preceding the alienation, these shares or comparable interests derived at least 50% (fifty per cent) of their value directly or indirectly from immovable property, as defined in Article 6 of this Agreement, situated in that other Contracting State, unless such shares or comparable interests are traded on a recognised stock exchange and the resident and persons related to that resident own in the aggregate 5% (five per cent) or less of the class of such shares or comparable interests.
5. The term "recognized stock exchange" mentioned in the preceding paragraph means:
  - (a) any stock exchange established and regulated as such under the laws of either Contracting State; and
  - (b) any other stock exchange agreed upon by the competent authorities of the Contracting states.
6. Gains from the alienation of any property, other than that referred to in paragraphs 1, 2, 3 and 4 of this Article, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14  
**INCOME FROM EMPLOYMENT**

1. Subject to the provisions of Articles 15, 17 and 18 of this Agreement, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that Contracting State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other Contracting State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1 of this Article, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned Contracting State if:
  - (a) the recipient is present in the other Contracting State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 (one hundred and eighty three) days in any 12 (twelve) month period commencing or ending in the taxable year concerned, and
  - (b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other Contracting State, and
  - (c) the remuneration is not borne by a permanent establishment which the employer has in the other Contracting State.
3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment, as a member of the regular complement of a ship or aircraft, that is exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic, other than aboard a ship or aircraft operated solely within the other Contracting State, shall be taxable only in the first-mentioned Contracting State.

#### Article 15

#### **DIRECTORS' FEES**

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors, or of a similar body of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

#### Article 16

#### **ENTERTAINERS AND SPORTSPERSONS**

1. Notwithstanding the provisions of Article 14 of this Agreement, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from that resident's personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other Contracting State.
2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsperson acting as such accrues not to the entertainer or sportsperson but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Article 14 of this Agreement, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsperson are exercised.
3. Income derived by an entertainer or a sportsperson from activities exercised in a Contracting State shall be exempt from tax in that State, if the visit to that State is supported wholly or mainly by public funds of the other Contracting State or a statutory body thereof.

Article 17  
**PENSIONS**

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 18 of this Agreement, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that Contracting State.
2. Notwithstanding the provisions the preceding paragraph, pensions paid and other payments made under a public scheme which is part of the social security system of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State.

Article 18  
**GOVERNMENT SERVICE**

1.
  - (a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a subdivision or local authority or statutory body thereof to an individual in respect of services rendered to that Contracting State or a subdivision or local authority or statutory body shall be taxable only in that Contracting State.
  - (b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that other Contracting State and the individual is a resident of that other Contracting State who:
    - (i) is a national of that other Contracting State; or
    - (ii) did not become a resident of that other Contracting State solely for the purpose of rendering the services.
2.
  - (a) Notwithstanding the provisions of paragraph 1 of this Article, pensions and other similar remuneration paid by, or out of funds which are created by or to which contributions are made by, a Contracting State, subdivision or local authority or statutory body thereof to an individual in respect of services rendered to that Contracting State or subdivision or local authority or statutory body shall be taxable only in that Contracting State.
  - (b) However, such pensions and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that other Contracting State.
3. The provisions of Articles 14, 15, 16 and 17 of this Agreement shall apply to salaries, wages, pensions, and other similar remuneration in respect of services rendered in connection with a

business carried on by a Contracting State or a subdivision or local authority or statutory body thereof.

Article 19

**PROFESSORS AND RESEARCHERS**

1. An individual who is a resident of a Contracting State immediately before making a visit to the other Contracting State and who, at the invitation of any university, college, school, or other similar educational institution or scientific research institution, licensed under the law of the other Contracting State visits that other Contracting State for a period not exceeding 2 (two) years from the date of his arrival in that other Contracting State solely for the purpose of teaching or research or both at such educational or research institution, shall be exempt from tax in that other Contracting State on any remuneration derived from such teaching or research.
2. This Article shall not apply to income from research if such research is undertaken primarily for the private benefit of a specific person or persons.

Article 20

**STUDENTS AND APPRENTICES**

A student or business apprentice who is or was a resident of a Contracting State immediately before visiting the other Contracting State and who is present in that other Contracting State solely for the purpose of his education or training, shall be exempt from tax in that other Contracting State on:

- (a) payments made to him by persons residing outside that other Contracting State for the purposes of his maintenance, education or training; and
- (b) remuneration from employment in that other Contracting State, provided that such employment is directly related to his studies or is undertaken for the purpose of his maintenance, but shall not exceed 2 (two) years.

Article 21

**OTHER INCOME**

1. Items of income beneficially owned by a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that Contracting State.
2. The provisions of paragraph 1 of this Article shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6 of this Agreement, if the beneficial owner of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.

CHAPTER IV  
**METHODS FOR THE ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION**

Article 22  
**ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION**

1. In the Sultanate of Oman, double taxation shall be eliminated as follows:

Where a resident of the Sultanate of Oman derives income which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in the Russian Federation, the Sultanate of Oman shall allow as a deduction from the tax on the income of that resident an amount equal to the income tax paid in the Russian Federation, whether directly or by deduction. Such deduction shall not, however, exceed that part of the income tax (as computed before the deduction is given) which is attributable to the income which may be taxed in the Russian Federation.

2. In the Russian Federation, double taxation shall be eliminated as follows:

Where a resident of Russia derives income from the Sultanate of Oman, the amount of tax on that income payable in the Sultanate of Oman in accordance with the provisions of this Agreement shall be allowed to be credited against the Russian tax imposed on that resident. The amount of credit, however, shall not exceed the amount of the Russian tax on that income computed in accordance with the taxation laws and regulations of Russia.

3. Where, in accordance with any provision of this Agreement, income derived by a resident of a Contracting State is exempt from tax in that Contracting State, that Contracting State may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income of such resident, take into account the exempted income.

CHAPTER V  
**SPECIAL PROVISIONS**

Article 23  
**NON-DISCRIMINATION**

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other Contracting State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. The provisions of this paragraph shall, notwithstanding the provisions of Article 1 of this Agreement, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.
2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other Contracting State than the taxation levied on enterprises of that other Contracting State carrying on the same activities. The

provisions of this paragraph shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 7 of Article 11, or paragraph 6 of Article 12 of this Agreement apply, interest, royalties, and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned Contracting State.
4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned Contracting State are or may be subjected.
5. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2 of this Agreement, apply to taxes of every kind and description imposed on behalf of a Contracting State or of its subdivisions or local authorities.

#### Article 24

#### **MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE**

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those Contracting States, present his case to the competent authority of either Contracting State. The case must be presented within 3 (three) years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.
2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.
3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.



4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly, including through a joint commission consisting of themselves or their representatives, for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs of this Article.

Article 25

**EXCHANGE OF INFORMATION**

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, or of their subdivisions or local authorities, insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement. The exchange of information is not restricted by Articles 1 and 2 of this Agreement.
2. Any information received under paragraph 1 of this Article by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that Contracting State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, the determination of appeals in relation to, the taxes referred to in paragraph 1 of this Article, or the oversight of the above. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions. Notwithstanding the foregoing, information received by a Contracting State may be used for other purposes when such information may be used for such other purposes under the laws of both Contracting States and the competent authority of the Contracting State supplying the information authorises such use.
3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:
  - (a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
  - (b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
  - (c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (*ordre public*).
4. If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other Contracting State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 of

this Article but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

5. In no case shall the provisions of paragraph 3 of this Article be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

#### Article 26

### **ENTITLEMENT TO BENEFITS**

Notwithstanding the other provisions of this Agreement, a benefit under this Agreement shall not be granted in respect of an item of income if it is reasonable to conclude, having regard to all relevant facts and circumstances, that obtaining that benefit was one of the principal purposes of any arrangement or transaction that resulted directly or indirectly in that benefit, unless it is established that granting that benefit in these circumstances would be in accordance with the object and purpose of the relevant provisions of this Agreement.

#### Article 27

### **ASSISTANCE IN THE COLLECTION OF TAXES**

1. The Contracting States undertake to lend assistance to each other in the collection of taxes covered by this Agreement, together with corresponding interest, administrative penalties and fines of a non-penal nature.
2. Request for assistance by a Contracting State in the collection of taxes mentioned in paragraph 1 of this Article shall include a confirmation by the competent authority of that Contracting State, under the laws of that State, the said taxes have been finally determined. For the purposes of this Article, a tax is finally determined when such requesting Contracting State has the right under its domestic law to enforce collection of the tax and the person who owes it has no further right to prevent collection.
3. The request referred to in paragraph 2 of this Article shall be supported by an official copy of the instrument permitting the execution, accompanied where appropriate, by an official copy of any final administrative or judicial decision.
4. The request of a Contracting State that has been accepted for collection by the other Contracting State shall be fulfilled by this other Contracting State as though such request were related to its own tax.
5. With regard to tax claims which are open to appeal, the competent authority of a Contracting State may, in order to safeguard its rights, request the competent authority of the other Contracting

- State to take the protective measures. The request of the Contracting State that has been accepted shall be fulfilled by this other Contracting State as though such request were related to its own tax.
6. Amounts collected by the competent authority of a Contracting State pursuant to this Article shall be forwarded to the competent authority of the other Contracting State. Except where the competent authorities of the Contracting States otherwise agree, the ordinary expenses incurred in providing tax collection assistance shall be borne by the requested State.
7. Nothing in this Article shall be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:
- (a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
  - (b) to carry out measures which would be contrary to public policy (ordre public);
  - (c) to provide assistance if the other Contracting State has not pursued all reasonable measures of collection, available under its laws or administrative practice;
  - (d) to provide assistance in those cases where the administrative burden for that State is clearly disproportionate to the benefit to be derived by the other Contracting State.

Article 28

**MEMBERS OF DIPLOMATIC MISSIONS AND CONSULAR POSTS**

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 29

**PROTOCOL**

The attached Protocol is an integral part of this Agreement.

CHAPTER VI

**FINAL PROVISIONS**

Article 30

**ENTRY INTO FORCE**

Each of the Contracting States shall notify the other Contracting State in writing through diplomatic channels of the completion of the procedures required by its law for the bringing into force of this Agreement. This Agreement shall enter into force on the date of the later of these notifications and shall thereupon have effect as follows:

- (a) in the Sultanate of Oman:

- (i) in respect of taxes withheld at source: for amounts paid or credited on or after the first day of January next following the date on which this Agreement enters into force, and
  - (ii) in respect of other taxes: for any tax year commencing on or after the first day of January next following the date on which this Agreement enters into force;
- (b) in the Russian Federation:
- (i) in respect of taxes withheld at source: for amounts paid or credited on or after the first day of January of the year next following the calendar year in which the Agreement enters into force;
  - (ii) in respect of other taxes on income: on taxes chargeable for any tax year beginning on or after the first day of January of the year next following the calendar year in which the Agreement enters into force.

Article 31

**TERMINATION**

This Agreement shall remain in force until terminated by one of the Contracting States. Either Contracting State may terminate the Agreement, through diplomatic channels, by giving a written notice of termination at least 6 (six) months before the end of any calendar year after the period of 5 (five) years from the date on which the Agreement enters into force. In such event, the Agreement shall cease to have effect as follows:

- (i) in respect of taxes withheld at source: for amounts paid or credited on or after the first day of January in the calendar year next following that in which the notice of such termination is given, and
- (ii) in respect of other taxes: for any tax year commencing on or after the first day of January in the calendar year next following that in which the notice of such termination is given.

In WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorised thereto, by their respective Government, have signed this Agreement.

Done at Muscat this Thursday of 19<sup>th</sup> Dhu Al-Qidah, 1444 AH, corresponding to 08<sup>th</sup> June of the year 2023 in two identical originals each in the Arabic, Russian and English languages, all three texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretations, the English text shall be used.

**FOR THE GOVERNMENT OF  
THE SULTANATE OF OMAN**

**FOR THE GOVERNMENT OF  
THE RUSSIAN FEDERATION**

**PROTOCOL  
BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN AND THE  
GOVERNMENT OF THE RUSSIAN FEDERATION**

At the moment of signing the Agreement between the Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Russian Federation for the Elimination of Double Taxation with respects to Taxes on Income and the Prevention of Tax Evasion and Avoidance (hereinafter referred to as “the Agreement”), the undersigned have agreed upon the following provisions which shall form an integral part of the Agreement.

1. With reference to subparagraph (d) of paragraph 3 of Article 8 of the Agreement, it is understood that this subparagraph would not apply to interest income derived from profit generated investment activity of an enterprise of a Contracting State operating of ships or aircraft in international traffic.
2. With reference to Articles 10 and 13 of the Agreement:
  - (a) It is understood that the term “collective investment institution” as used in paragraph 4 of Article 10 and paragraph 4 of Article 13 of the Agreement includes mutual investment funds.
  - (b) It is understood that the term “dividends” as defined in paragraph 6 of Article 10 of the Agreement includes any payments on units of mutual investment funds.
  - (c) In case of the Russian Federation, for the purposes of subparagraphs (a) and (b) of this paragraph, the term “mutual investment funds” means investment funds which are established under the Federal Law On Investments Funds (Law No. 156-FZ on 29 November, 2001), including such as may be amended from time to time without changing the general principle thereof.
3. With reference to Article 23 of the Agreement:

It is understood that nothing in Article 23 of the Agreement shall be construed as restricting the application of any of the following provisions:

- (a) in the case of the Sultanate of Oman, thin capitalization and controlled foreign companies rules where they are applicable,
- (b) in the case of the Russian Federation, Chapter 3.4 of the Part I of the Tax Code of the Russian Federation (Federal Law No. 146-FZ on 31 July, 1998) and Articles 269 and 309.1 of Chapter 25 of the Part II of the Tax Code of the Russian Federation (Federal Law No. 117-FZ on 5 August, 2000),

including those as may be amended from time to time without changing the general principle thereof.

4. Any document received under Article 25 of the Agreement or a certificate of residence issued by the competent authority of a Contracting State shall not require legalisation or apostille for the purposes of its application in the other Contracting State, including its use in administrative bodies.
5. The term “political subdivisions or local authority” in the case of the Russian Federation means subjects of the Russian Federation defined as such in accordance with its legislation, and the term “statutory body” in the case of the Sultanate of Oman means a body constituted by a Royal Decree.

In WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorised thereto, by their respective Government, have signed this Protocol.

Done at Muscat this Thursday of 19<sup>th</sup> Dhu Al-Qidah, 1444 AH, corresponding to 08<sup>th</sup> June of the year 2023 in two identical originals each in the Arabic, Russian and English languages, all three texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretations, the English text shall be used.

**FOR THE GOVERNMENT OF  
THE SULTANATE OF OMAN**

**FOR THE GOVERNMENT OF  
THE RUSSIAN FEDERATION**